

## «المرافق»: 36% من طرق الكويت تنتظر صيانة عاجلة و«الأشغال» تحتاج إلى عقود بقيمة 146 مليوناً في 3 سنوات



صورة عرضتها الحكومة على لجنة المرافق العامة تبين نسب الطرق التي تحتاج إلى صيانة والطرق الصالحة للاستخدام

واصلت لجنة المرافق العامة أمس التحقيق في قضية تطاير الحصى بحضور ممثلين عن وزارة الأشغال وشركة نفط الكويت.

وأكد رئيس اللجنة النائب عبدالله فهد في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع أن اللجنة اطلعت على أرقام مخيفة لأن 36% من طرقنا تحتاج صيانة عاجلة و42% تحتاج صيانة و22% من الطرق فقط صالحة للاستعمال و83% من الطرق خارج الضمان.

وقال فهد إن هذه أرقام مفزعة ولا يمكن التعامل معها بهذه السهولة، واتخذنا مسارا في هذا التحقيق والتقرير الذي سيقدّم لمجلس الأمة بأن ابتدأنا من حيث انتهى التحقيق وكذلك التوصيات في المجلس السابق، مبيّنا أن التركيز انصب على أن هناك ضعفاً وانعدام رقابة على مشاريع الطرق التي تشرف عليها وزارة الأشغال.

وبين أنه تم التأكد من موضوع مادة البيتومين التي تسعع الكثير من الشكاوى والاتهامات عن أنها المسببة لتطاير الحصى، مشيراً إلى ممثلي شركة نفط الكويت انبثوا عن المادة موجودة بنفس المواصفات في مختلف

السي 18 عقداً مؤجلاً بقيمة 88 مليون دينار، مؤكداً أن هذه الأرقام الكبيرة جداً تحتاج إلى بحث مستفيض، متوقفاً أن تطلب اللجنة في الجلسة المقبلة تمديد عملها في التحقيق للتمكن من رفع تقرير مفصل في قضية تطاير الحصى.

أيضاً أن تعرض عليها الخلطات التصميمية التي اعتمدها وزارة الأشغال، لافتاً إلى وجود تضخم في بعض العقود مما يتطلب التدقيق والمراجعة. وبين أن وزارة الأشغال تحتاج 42 عقداً خلال 3 سنوات بقيمة 146 مليون دينار، بالإضافة

مبيّنا أن اللجنة طلبت من وزارة الأشغال طلبات كثيرة للتأكد من التحكم والضمانات الموجودة لدى الوزارة وكذلك شركة نفط الكويت والموردين لمادة البيتومين، تمهيداً لاستكمال التحقيق في القضية. وأفاد بأن اللجنة طلبت

وعدم تأهيل لمحطات الوزن المعطلة منذ الغزو الغاشم، وكذلك تخفيض الميزانيات والتقصيف الذي حصل في الفترة الماضية. وشدد على أن كل هذه الأمور لا تعفي وزارة الأشغال من مسؤوليتها عن ضعف الرقابة،

مناطق الكويت. ونكر أن اللجنة طلبت التحقيق فيما يخص المعهد البريطاني المشرف على أعمال المختبرات، والكثير من الأمور التي نكرها ممثلو وزارة الأشغال ومنها عدم تعاون المرور فيما يخص اوقات العمل في الطرق

## المطيري يقترح نقل أماكن محاكم الأسرة من المقرات المؤقتة إلى المحاكم

قدم النائب ماجد المطيري اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: نظراً لما يعانيه السادة القضاة والسادة المحامين والمتقاضين والمراجعين من صعوبات جمّة في أروقة محاكم الأسرة الجديدة، التي هي عبارة عن عمارات سكنية لا تصلح على الإطلاق بأي حال من الأحوال أن تكون دوراً للعدالة أو مقاراً للمتقاضين يحفظ لهم كرامتهم وخصوصية منازلهم، ولما فيها من امتحان للجميع من قضاة ومحامين وموظفين ومتقاضين، ومراجعين، ولا يخفى عن الجميع أن أماكن انعقاد محاكم الأسرة لا تحقق الغرض المرجو منها نظراً لما كشف عنه التطبيق العملي لنقل مقرها خارج دور العدالة (المحاكم) وذلك من خلال



ماجد المطيري

سوء اختيار أماكن انعقادها الحالية. هذا وقد كانت المحاكم المنشأة حديثاً والمحاكم القديمة فيها من يكفي ويصلح كإمكان انعقاد محاكم الأسرة وفقاً للتوزيع الجغرافي والمكاني للقضايا المواطنين.

ونص الاقتراح على: نقل أماكن انعقاد محاكم الأسرة لمحافظتي (الأحمدي ومبارك الكبير) من مكانها الحالي الكائن بالمهبولة وصباح السالم إلى مجمع محاكم الأحمدي وفقاً للتوزيع الجغرافي للمتقاضين. ونقل أماكن انعقاد محاكم الأسرة بمحافظة حولي من مكانها الحالي إلى محكمة حولي وفقاً للتوزيع الجغرافي للمتقاضين إلى حين افتتاح مجمع محاكم حولي الجديد. ونقل أماكن انعقاد محاكم الأسرة لمحافظة العاصمة من مكانها الحالي الكائن بالرقاب إلى قصر العدل وفقاً للتوزيع الجغرافي للمتقاضين. وذلك دون الإخلال بالتوزيع الجغرافي والمكاني حسب الاختصاص.

## الفضالة: كم عدد القضايا ضد الجهات الحكومية والمتضمنة تعويضاً مالياً؟

وجه النائب يوسف الفضالة سؤالاً إلى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة فالح العزب قال في مقدمته إن عدد الأحكام القضائية التي صدرت بمواجهة الجهات الحكومية بتعويض المدعين عن إلغاء القرارات الإدارية المتخذة بحق العاملين بهذه الجهات إما بسبب التعمس أو بسبب الأخطاء



يوسف الفضالة

الإجرائية المصاحبة للقرار، وعليه أطلب إفادتي بعدد الأحكام القضائية الصادرة ضد الجهات الحكومية والمتضمنة تعويضاً مالياً بسبب الأخطاء الإجرائية المصاحبة للقرار خلال الفترة من عام 2012 وحتى تاريخ ورود السؤال، مع تزويدي بالمبالغ التي صرفت كتعويض لهذه الأحكام.

## الفضل لوضع كاميرا تصوير في مركبات «الداخلية»

تقدم النائب أحمد الفضل باقتراح برغبة قال فيه: بكثرة الكلام وتكرار الشكاوى بين بعض رجال الأمن من جهة وبعض المواطنين والمقيمين من تعدي طرف على الآخر إما بتعمس واستغلال بعض رجال الأمن لصلاحياتهم أو بتفريط واعتداء وإعاقة عمل رجال الأمن من قبل بعض المواطنين والمقيمين، ويلجأ كل طرف للقضاء برقع قضايا بالمحاكم لاخذ حقه وأغلب تلك القضايا تتجه للحفظ لعدم وجود دليل.



أحمد الفضل

وطالب في اقتراحه بوضع كاميرا تصوير لكل مركبة من مركبات الداخلية وتكون على وضع التسجيل المستمر طوال حركة المركبة حتى تضمن حقوق جميع الأطراف، وحتى نقطع دابر الشك ونقل من الشكاوى في هذا المجال، ويفرض على رجال الأمن تسجيل جميع مخالفتهم وملاحقاتهم للمطلوبين وإلا اعتبر عدم القيام بذلك يسقط المخالفة.

## العزبي يسأل وزير التربية عن مكافآت الطلبة وبدل الكتب

وجه النائب عبدالله فهد العزبي سؤالاً برلمانياً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.محمد الفارس جاء فيه: تأخير المساعدات الدراسية عن وقتها بلا شك يتسبب بالضرر الكبير للآباء والابناء مالياً ودراسياً، ومن المعلوم أن تلك المساعدات تسد حاجات الطلبة لضمان تحصيل علمي أفضل لهم ولشراء الكتب العلمية للمقررات الدراسية التي يصل بعضها في الجامعات الخاصة إلى ما يزيد على 50 ديناراً.



عبدالله العزبي

لذا يرجى إفادتنا عن الآتي: ما أسباب تأخير إعانات (مكافآت) ابنائنا الطلبة وبدلات الكتب، وما العوقات التي تحول دون نزولها في وقتها المحدد (إن وجدت) وما أسباب عدم التزام بعض الجامعات والمدارس الخاصة بالاعطال الرسمية الموحدة لوزارة التربية؟ حيث إن ذلك يتسبب في عدم استمتاع الأسر بالاعطال الرسمية مع ابنائهم بسبب ارتباطهم معهم في البيوت.



السالمية - شارع سالم المبارك - مجمع الفناير السرداب  
+965 90099328 - Tekbir.Kuwait